اسم المصدر : الاقتصادية

التاريخ: 14-10-2014 رقم العدد: 7673 رقم الصفحة: 14 مسلسل: 57 رقم القصاصة: 1

كلمة الاقتصادية

تنظيم أكثر فاعلية لـ «العمرة»

هناك زيادة ملحوظة في عدد المعتمرين لهذا العام قدرها مليون معتمر وبإجمالي ستة ملايين معتمر بمعدل 500 ألف معتمر كل شهر؛ موزعين بين مكة المكرمة والمدينة المنورة، مما أدى إلى حاجة ماسة لمعالجة هذه الزيادة التي تترتب عليها ضرورة تنظيم نشاط خدمات العمرة بصورة أفضل وبدور مهم تقوم به شركات ومؤسسات نشاط العمرة، حيث وافق المقام السامي على الضوابط الخاصة بتنظيم هذا النشاط بهدف تقديم أفضل خدمة للمعتمرين وضمان حقوق المعتمرين ومغادرتهم للمملكة عند الانتهاء من العمرة والزيارة، ومن المتوقع أن يضيف هذا التنظيم الجديد ضمانات أكثر تسهم في رفع كفاءة ممارسي النشاط وتقادي بعض المشكلات التي تتكرر سنويا.

لقد تضمن التنظيم الجديد اشتراطات عدة للحصول على تراخيص خدمة المعتمرين، منها وجود ضمان بنكي بما لا يقل عن مليوني ريال لمصلحة وزارة الحج من أحد المصارف العاملة في المملكة ساري المفعول طيلة مدة الترخيص، وتسحب من الضمان مباشرة أي مبالغ مترتبة على المرخص له في حال عدم الوفاء بأي التزامات عليه مع مطالبته بتغطية ما سحب من مبلغ من الضمان فورا.

وسيعتمد تجديد التراخيص القائمة حاليا ومنح تراخيص جديدة وفق معايير وشروط تشترك في وضعها وزارة الداخلية ووزارة الخارجية ووزارة الحج وستكون هذه المعايير والشروط قائمة على أساس الملاءة المالية والكفاية الإدارية والخبرة السابقة وخلو سجل طالب الترخيص من المخالفات والعقوبات الجسيمة التي تؤثر في التزامه ومصداقيته، وستدعم الأجهزة الحكومية ذات العلاقة بنشاط العمرة بنظام الكتروني خاص بالعمرة يحقق الرقابة والإشراف الفوري والمباشر مع توفير البيانات والمعلومات عن المعتمرين مع استخدام أجهزة التواصل ووسائل المتابعة والمراقبة الإلكترونية حتى خروج المعتمر وعودته إلى بلاده.

اسم المصدر : الاقتصادية

التاريخ: 14-10-2014 رقم العدد: 7673 رقم الصفحة: 14 مسلسل: 57 رقم القصاصة: 2

والواقع أن نشاط خدمة العمرة يتسم بالديمومة طوال العام فهو غير موسمي، لذا فإن تنظيمه بصورة أكثر فاعلية بات ضروريا للغاية، ومن الطبيعي زيادة أعداد المعتمرين في ظل المشاريع العملاقة وغير المسبوقة في مكة المكرمة والمدينة المنورة، وفي الحرمين الشريفين على وجه الخصوص، فهناك مشروع ضخم يجري إنشاؤه الآن في الحرم المكي الشريف لتوسعة المطاف وزيادة طاقته الاستيعابية، ورصدت الدولة له مبالغ ضخمة؛ بل جعلت من سرعة الإنجاز مطلبا أساسيا في عقود الإنشاء.

إن مشروع الملك عبد الله لتطوير مكة المكرمة ينبعث من إيمانه العميق بمقتضيات واجبه كزعيم إسلامي نذر نفسه لخدمة الحرمين الشريفين، ولقد اعتاد ـ حفظه الله ـ أن تكون مشاريعه منظومات تنموية متكاملة الخدمة والحلقات، وهذا ما يحدث الآن في إعمار مكة المكرمة، وفي التوسعة الأكبر على مر التاريخ بكل مستلزماتها وآلياتها التطويرية الحديثة، وإن توسعة الحرم المكي الشريف خيار اقتصادي واستراتيجي مهم وقرار تاريخي له آثاره الاقتصادية الواسعة.

إن أعداد القادمين للحج والعمرة تتزايد من عام إلى آخر، وهذا النمو يتطلب زيادة متوازية في خدمات الإيواء بجميع صورها، التي يقدمها القطاع الخاص، الذي ينمو عادة كردة فعل للنمو في الطلب، فقطاع الأعمال العامل في منطقة الحرمين الشريفين يتجاوب بسرعة مع التوقعات الحقيقية للنمو في الطلب، وهذه تتحقق واقعا؛ لأن الدولة من جانبها تقوم بالاستجابة الجادة والسريعة للنمو في عدد المعتمرين من خلال التوسعات في الطاقة الاستيعابية للحرمين والتجهيزات اللازمة من طرق وأنفاق وغيرها. فمثل هذه التوسعة ستضمن ـ بإذن الله ـ النمو المتوازن لأعداد الحجاج والمعتمرين، وهو هدف في حد ذاته، كما ستدعم اقتصاد الحج والعمرة، ما يجعل توقعات النمو حقيقية ويعزز الثقة التي تحتاج إليها استثمارات القطاع الخاص.